

يطلع:

عملاً بأحكام المادة التاسعة من المرسوم التشريعي رقم ٦٤/ لعام ٢٠٠٥ التي تنص على أن:

الطاقة الذرية هي السلطة الرقابية المنوط بها إعداد القواعد وإصدار التعليمات اللازمة لتنفيذ أحكامه وتأكيداً على البلاغات الصادرة في هذا الصدد.

وإشارة إلى كتاب الهيئة رقم ٣٣٤٤/ تاريخ ٢٠٢٦/٧/٨ بخصوص قيام العديد من الجهات بإجراء أعمال وإبرام عقود وتقديم خدمات ذات صلة بالمواد والمصادر المشعة دون الحصول على التراخيص والموافقات اللازمة منها.

وحرصاً على حماية الأفراد والبيئة والممتلكات العامة والخاصة من مخاطر التعرض للإشعاعات وأضرارها، وهو ما يوجب ضبط العمل بتلك المصادر والمواد.

نرغب إليكم الاطلاع والتأكيد بأن يتم التنسيق مع هيئة الطاقة الذرية قبل الشروع ب أية نشاطات أو أعمال لها علاقة بالمواد النووية أو الأجهزة أو المواد المشعة، لأخذ الموافقات والتراخيص اللازمة والتزاماً بالقوانين والمعاهدات والصكوك الدولية الموقعة.

شاكرين تعاونكم

الأمين العام لرقابة الجودة
د. عبد الرحمن حنا



١٠٤٣/١٠

١٠/١٠/٢٠٢٦

الجمهورية العربية السورية
وزارة الإدارة المحلية والبيئة

الجمهورية العربية السورية
وزارة الإدارة المحلية والبيئة

وزارة الإدارة المحلية والبيئة

الرقم: ١٠٤٣

المع: للاطلاع وإجراء المقتضى وفق مضمونه

السادة: رؤساء مجالس الوحدات الإدارية ومدراء الجهات المرتبطة والجهات التابعة
للاطلاع وإجراء المقتضى وفق مضمونه

الرقم: ١٠٤٣/١٠/٢٠٢٦

تاريخ: ١٠/١٠/٢٠٢٦

محافظ حمص

مرهف النعسان

بالتفويض أمين عام المحافظة

فراس طيارة

صورة إلى:

- مديرية الخدمات الفنية بحمص: للاطلاع وإجراء اللازم وفق مضمونه
- مديرية البيئة: للاطلاع وإجراء اللازم وفق مضمونه.
- مديرية المصالح العقارية بحمص: للاطلاع وإجراء اللازم وفق مضمونه.
- مجلس مدينة حمص: للاطلاع وإجراء اللازم وفق مضمونه.
- المديرية الصناعية بحمص: للاطلاع وإجراء اللازم وفق مضمونه
- الشركة العامة للنقل الداخلي بحمص: للاطلاع وإجراء اللازم وفق مضمونه.
- مديرية الرقابة الداخلية - مديرية الشؤون المالية والمحاسبة - بحاسب الإدارة - مديرية الشؤون الفنية/ للاطلاع وإجراء اللازم وفق مضمونه.
- مديرية الثقافة والمعلوماتية: لنشره على موقع المحافظة الالكتروني - المكتب الصحفي: للنشر - مديرية الشؤون القانونية: مع المرفقات.
- المصنف: الماطة العامة لرقابة الجودة



"بلاغ"

عملاً بأحكام المادة التاسعة من المرسوم التشريعي رقم 64/ لعام 2005 التي تنص على أن هيئة الطاقة الذرية هي السلطة الرقابية المنوط بها إعداد القواعد وإصدار التعليمات اللازمة لتنفيذ أحكامه وتأكيداً على البلاغات الصادرة في هذا الصدد.

وإشارةً إلى كتاب الهيئة رقم 3344/ تاريخ 2026/7/8 بخصوص قيام العديد من الجهات بإجراء أعمال إبرام عقود وتقديم خدمات ذات صلة بالمواد والمصادر المشعة دون الحصول على التراخيص والمرافقات اللازمة منها.

وحرصاً على حماية الأفراد والبيئة والممتلكات العامة والخاصة من مخاطر التعرض لتلك الإشعاعات وأضرارها، وهو ما يوجب ضبط العمل بتلك المصادر والمواد.

نرغب إليكم الاطّاع والتقيّد بأن يتم التنسيق مع هيئة الطاقة الذرية قبل الشروع بأيّة نشاطات أو أعمال لها علاقة بالمواد النووية أو الأجهزة أو المواد المشعة، لأخذ الموافقات والتراخيص اللازمة، والتزاداً بالقوانين والمعاهدات والصكوك الدولية الموقعة.

شاكرين تعاونكم

الأمين العام لرئاسة الجمهورية
د. عبد الرحمن الأعمى



٣٠٤٣/١٠

١٦/٧/٢٠٢٦

١٦/٧/٢٠٢٦

السيد الرئيس

السيد الرئيس



إلى الأمانة العامة لرئاسة الجمهورية

تحية طيبة وبعد ...

لوحظ في الآونة الأخيرة قيام العديد من الجهات الرسمية والخاصة بإجراء أعمال وإبرام العقود وتقديم خدمات تتعلق بالمواد واستخدام المصادر المشعة دون العودة إلى هيئة الطاقة الذرية السورية، من أجل أخذ التراخيص والموافقات اللازمة من الهيئة؛ ولما كان من الضروري ضبط هذه المصادر والمواد لما تحمله من أضرار على الناس والبيئة، وكانت هيئة الطاقة الذرية بحسب القوانين والمراسيم السائدة تعتبر الجهة الوحيدة في سورية المسؤولة عن كل ما يتعلق بشؤون الطاقة الذرية وتطبيقاتها في مختلف المجالات وكذلك ضبط وتنظيم العمل بالمصادر المشعة وفق قانون احداث الهيئة رقم 12/ لعام 1976/، والمرسوم التشريعي 64/ لعام 2005/ الذي ينص على الآتي:

الفصل الرابع:

- المادة 9 فقرة (أ): الهيئة هي السلطة الرقابية المنوط بها إعداد القواعد وإصدار التعليمات ولارشادات اللازمة لتنفيذ أحكام المرسوم التشريعي رقم 64/.
- المادة 10: الهيئة مسؤولة عن بناء المقدرة الوطنية للاستجابة لحالات الطوارئ الاشعاعية أو النووية وتتعاون في هذا الشأن مع الجهات الأخرى المعنية، وهي تقدم المشورة والدعم الفني والعلمي في التدخل والاستجابة لحالات الطوارئ الاشعاعية أو النووية حسب المقتضى.
- المادة 11: الهيئة هي السلطة المختصة التي تمنح الموافقة على تصميم طرود نقل المواد مشعة ونفاياتها أو التخلص منها.
- المادة 12: تخول الهيئة بما يلي:
 - أ- تمثيل الجمهورية العربية السورية في المؤتمرات والاجتماعات المتعلقة بالوقاية الاشعاعية والأمان والأمن، والتعاون مع السلطات الرقابية في الدول الأخرى والمنظمات الدولية ذات الصلة وتبادل المعلومات معها وفق القوانين والأنظمة النافذة.
 - ب- نشر ثقافة الوقاية والأمان والأمن بين الجمهور بكافة وسائل الإعلان التي تقرها الهيئة.



- المادة 13: تتخذ الهيئة التدابير والاجراءات المناسبة بغرض:
- أ- كشف حالات الاتجار غير المشروع والسمسرة غير المشروعة بالمواد النووية أو المواد المشعة.
- ب- التحقق من عدم وجود تلوث إشعاعي يفوق الحدود المسموح بها والمحددة من الهيئة في البضائع المستوردة إلى القطر أو العابرة خلاله.
- المادة 14:
- أ- تصدر الهيئة تراخيص للممارسات والأفراد في كل ماله علاقة بهذا المرسوم التشريعي.
- ب- يجوز للهيئة أن تنص على شروط إضافية في الترخيص لتحقيق مزيد من الأمان وبما لا يتعارض مع مضمون هذا المرسوم التشريعي والقواعد والتعليمات والارشادات الصادرة تنفيذاً لأحكامه.
- المادة 15:
- أ- توم الهيئة بالتنقيش على المنشآت والأماكن التي تستخدم أو توجد فيها مصادر الإشعة، وعلى السجلات والمستندات والوثائق المتعلقة بهذه المنشآت أو المصادر بهدف التحقق من الالتزام بتطبيق أحكام هذا المرسوم التشريعي والقواعد والتعليمات ولارشادات الصادرة تنفيذاً لأحكامه.
- كذلك تقوم هيئة الطاقة الذرية بإجراء الدراسات والبحوث، وتقييم مستويات التعرض والتلوث الإشعاعيين في مناطق العمل الخاصة بكافة الممارسات الإشعاعية (الطبية والصناعية) وعلى وجه الخصوص إزالة التلوث الإشعاعي بالمواد المشعة الطبيعية في حقول النفط، وفي منشآت إنتاج وصناعة البورسلان والجرانيت، وفي منشأة إنتاج الصيدلانيات المشعة، ومخابر البحث العلمي.
- يرجى التفضل بالتعميم إلى كافة الجهات الحكومية بالتنسيق مع هيئة الطاقة الذرية لإخذ الموافقات والتأخير في هذا الشأن.
- وتفضلوا بقبول فائق التحية والاحترام

المدير العام

الدكتور مضر العكلة

٨ تموز ٢٠٢٦

المرفقات:

- مسودة التعميم المذكور أعلاه.

